

الانحياز المتعدد في السياسة الخارجية الهندية: الرغبة في الانتقال من قوة إقليمية إلى فاعل بنوي في
نظام دولي متعدد الأقطاب

**Multi-alignment in Indian Foreign Policy: The Desire to Transition
from a Regional Power to a Structural Actor in a Multipolar
International Order**

هاني غنية¹

¹ جامعة العربي التبسي تبسة، ghaniyya.hani@univ-tebeesa.dz

تاريخ الاستلام: 2026/05/02

تاريخ القبول: 2026/09/24

تاريخ النشر: 2026/10/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على عقيدة الانحياز المتعدد كخيار في السياسة الخارجية الهندية، إذ مرت السياسة الخارجية الهندية بتحويلات كبرى، و في الوقت الراهن تحاول الهند من خلال هذا التوجه إلى ممارسة سياسة خارجية تتسم بالاستقلالية و البراغمية في إدارة علاقتها مع الأقطاب الكبرى في النظام الدولي وتحقيق طموحها في ممارسة دور فاعل عالمي، انطلقت الدراسة من إشكالية محورية حول كيفية توظيف الهند للانحياز المتعدد لتحقيق طموحاتها في النظام الدولي متعدد الأقطاب، إتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل السياسة الخارجية الهندية و طموحاتها و آلياتها، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة باعتبار الهند وحدة التحليل، و قد توصلت الدراسة إلى أن عقيدة الانحياز المتعدد مكنت الهند من تنويع علاقاتها الاستراتيجية مع كافة الأطراف بشكل متزامن كما مكنتها من تعزيز ثقلها في التكتلات العالمية الهامة التي اتخذتها منبرا لتأكيد مكانتها كفاعل عالمي.

كلمات مفتاحية: الهند، النظام الدولي، متعدد الأقطاب، فاعل عالمي، الانحياز المتعدد، السياسة الخارجية.

Abstract:

This study aims to shed light on the doctrine of multi-alignment as an option in Indian foreign policy, as India's foreign policy has undergone major transformations, and at present, India is trying through this orientation to practice a foreign policy characterized by independence and pragmatism in managing its

تصدر عن مخبر أثر الإجهاد القضائي على حركة التشريع ————— جامعة بسكرة

relationship with the major poles in the international system and achieving its ambition to exercise a global active role. The study relied on the descriptive-analytical approach to analyze India's foreign policy, ambitions and mechanisms, in addition to the case study methodology as India as the unit of analysis, and the study concluded that the doctrine of multi- alignment enabled India to diversify its strategic relations with all parties simultaneously and enabled it to strengthen its weight in the important global blocs that it took as a platform to assert its position as a global actor.

Keywords: India; International System; Multipolarity; Global Actor; Multi-Alignment; Foreign Policy.

المؤلف المرسل: هاني غنية ، ghaniyya.hani@univ-tebessa.dz

مقدمة:

عرفت السياسة الخارجية للهند منذ الاستقلال تحولات جوهرية من مثالية لال نهر التي كانت قائمة على مبدأ عدم الانحياز والتضامن الافرواسيوي إلى سياسة الاستقلالية البراغمية التي فرضتها تحولات النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تتبنى الهند المعاصرة نهج " الانحياز المتعدد" الذي يسمح لها بموازنة عضويتها في التكتلات الشرقية إلى جانب شراكاتها الاستراتيجية مع الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

أن العالم اليوم يعيش على بؤار ولادة نظام دولي جديد، حيث تتآكل الأحادية القطبية لصالح تعددية ناشئة، في ظل هذا الفضاء المضطرب، برزت الهند كلاعب استراتيجي براغماتي يرفض الانضمام تحت مظلة الأحلاف الجامدة، والسياسة الخارجية الهندية الراهنة، تتخذ من الشراكات المتعددة رافعة للصعود العالمي، إذ انتقلت من دائرة الاستقلال الاستراتيجي الى دائرة القوة القائدة من خلال مفهوم الانحياز المتعدد، فالهند اليوم تمارس دبلوماسية مرنة تتيح لها الشراكة مع جميع القوى الكبرى.

الإشكالية: تتمحور إشكالية البحث حول السؤال التالي: كيف وظفت الهند استراتيجية الانحياز المتعدد في إدارة علاقاتها الاستراتيجية مع القوى الكبرى في نظام عالمي متعدد الأقطاب قيد التشكل تطمح أن تكون فيه فاعل مؤثر؟

الأسئلة الفرعية:

1. ماهي التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية الهندية منذ استقلالها.

2. كيف توظف الهند استراتيجية الانحياز المتعدد لتحقيق طموحاتها في النظام الدولي.

فرضية الدراسة:

استطاعت الهند عبر توظيف عقيدة الانحياز المتعدد كأساس لسياستها الخارجية من تحقيق رؤيتها في إدارة علاقاتها المتناقضة مع القوى الكبرى وفي تعزيز مكانتها العالمية عبر العضوية في التكتلات الدولية الاستراتيجية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته في وصف السياسة الخارجية الهندية وإبراز تحولاتها الكبرى وتحليل غاياتها، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة لأنه يركز على السياسة الخارجية الهندية نموذجاً.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوعاً هاماً في حقل العلاقات الدولية، إذ تساعد الدراسة على فهم السياسة الخارجية الهندية خاصة الراهنة، وأبعادها من خلال رصد لمحرك هذه السياسة وبيان أبعادها لتحقيق الهند مكانتها الدولية كقوى عظمى.

اهداف الدراسة: تتمثل أهداف البحث في:

1. تسليط الضوء على التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الهندية.
2. بيان مفهوم الانحياز المتعدد وتفكيكه.
3. تحليل توظيف السياسة الخارجية لمبدأ الانحياز المتعدد في إدارة علاقاتها مع الدول الكبرى، وفي تعزيز عضويتها في التكتلات المتقاطعة بهدف تحقيق طموحها التحول إلى فاعل بنوي في نظام متعدد الأقطاب.

هيكلية الدراسة:

أولاً: السياسة الخارجية الهندية: التحول من عدم الانحياز إلى الانحياز المتعدد

1. التحول في السياسة الخارجية الهندية

2. الانحياز المتعدد كعقيدة للسياسة الخارجية الهندية

ثانياً: عقيدة الانحياز المتعدد كأساس لتحقيق الطموح العالمي

1. الانحياز المتعدد استراتيجية الهند لإدارة للتوازنات الاستراتيجية العالمية

2. العضوية المتعددة: الطريق نحو التحول إلى فاعل عالمي

أولاً: السياسة الخارجية الهندية: التحول من عدم الانحياز إلى الانحياز المتعدد

1. التحول في السياسة الخارجية الهندية:

منذ استقلال الهند العام 1947 وإلى يومنا الحالي، شهدت سياستها الخارجية تحولات هامة، و ذلك بفعل التحولات في السياسة العالمية و كذلك التحديات في الجانب الأمني و التغيرات على المستوى الاقتصادي، إذ اتسمت سياسة نهر (1947-1965) بمبادئ عدم الانحياز و التعايش السلمي و الاستقلال عن قطبي النظام الدولي الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي سابقا، و الهدف عدم الانخراط في التوترات بين الطرفين التي شهدتها فترة الحرب الباردة، و الحفاظ على استقلال الهند، و الأمر الآخر هو السعي لتكريس مكانتها لقيادة عالم الجنوب، في الفترة التي تلت حقبة نهر، استشر القائد أنديرا غاندي (1966-1977) أن هذا الفترة المطلوب من الهند التعاون مع القوى العالمية، و كذلك الأمر في عهد راجيف غاندي الذي اتجه إلى تعميق علاقات الهند مع الصين و الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل تحرير الاقتصاد الهندي و تعزيز التقدم التكنولوجي، بينما اتجه مانومان سينغ إلى تعميق علاقات بلاده مع بكين و مجموعة العشرين، وأثمر ذلك توقيع اتفاقية الطاقة النووية المدنية مع واشنطن، و إبرام اتفاقيات تجارة حرة مع الدول الآسيوية. واليوم تمتلك الهند طموحا في الاعتراف بها في نادي القوى العظمى.¹

وتتمثل مراحل التحول في:²

أ. مرحلة عدم الانحياز ونشأة السياسة الخارجية الهندية (1947-1991)

تعود جذور السياسة الخارجية الهندية إلى تحولات ما بعد الحرب العالمية الثانية، أين كانت الدول المستقلة حديثا تشق طريقها كطرف ثالث في ظل التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، تولد هذا النهج انطلاقا من ثقافة الاعتزاز بالسيادة الوطنية، متأثرا بتاريخ من الحكم الاستعماري الإنجليزي، وهنا تشكلت الرؤية الهندية للعالم، عبر تقسيم الدول إلى كتلين واحدة مؤيدة للاستعمار والأخرى مناهضة للاستعمار، وانطلاقا من ذلك كانت مناهضة الاستعمار سياسة جوهرية في هذه الحقبة. ودعا رئيس الوزراء جواهر لال نهرو إلى عدم الانحياز، كمفهوم لسياسة هدفها خلق طريق ثالث لكافة الدول التي سعت إلى عدم الانخراط في ديناميكيات ثنائية القطب.

ب. مرحلة التحول الى مبدأ الاستقلال الاستراتيجي (1991-2014):

إن سقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة العام 1991، شكل نقطة جديدة في توجه السياسة الخارجية الهندية بشكل جذري، إذ تم التخلي عن مبدأ عدم الانحياز لأنه فقد أهميته في نظام عالمي أحادي القطبية، فرتيس وزراء الهند ناراسيما راو (1991-1996) قد تخلى عن سياسة مناهضة الغرب وأعلن انفتاح الهند على العالم سياسيا و اقتصاديا، و قد مهدت هذه السياسة الى مرحلة جديدة باعتماد نهج جديد يقوم على السعي للاستقلال الاستراتيجي و إقامة شراكات استراتيجية، و هو نهج نفعي بطبيعته لأنه يمنح الهند الحيز الكافي من أجل اتخاذ القرارات المرتبطة بالأمن القومي دون الخضوع لقيود من أطراف خارجية أو التزامات التحالف، و هذا الأسلوب -الشراكات الاستراتيجية - هي الأسلوب المفضل للهند لأنه يوفر لها أشكالا مرنة للتعاون.

ت. مرحلة الهند الصاعدة: سياسة الانحياز المتعدد (2014-الى اليوم)

بعد انتخاب ناريندرا مودي رئيسا للوزراء شهر ماي 2014، رغم التوقعات بتغير السياسة الخارجية، لكن الدراسة الدقيقة أكدت استمرارية مودي على نهج أسلافه و للمبادئ الحالية، و خصوصا فيما يتعلق الخاصية النفعية للاستقلال الاستراتيجي، فيما يكمن الاختلاف من خلال تعزيز سياسة الانحياز المتعدد (**multi- aligment**) من أجل تعزيز أهمية الهند المتزايدة كقوة صاعدة و صوت قائد للجنوب العالمي. فبينما يوفر الاستقلال الاستراتيجي مساحة كافية للمناورة عند اتخاذ القرارات، فإن الانحياز المتعدد يعزز هذه المساحة من خلال التأسيس لشبكة متنوعة من الشراكات الاستراتيجية.

وانطلاقا من ذلك تتمثل أهداف السياسة الخارجية الهندية في:³

أولا: التحرك إقليميا عبر بناء علاقات إيجابية مع الدول الأقل منها من حيث الحجم والقوة وتحلى ذلك من خلال جوانب مختلفة، إذ سعت على تحييد هواجس الدول منها باعتبارها دولة كبرى في الإقليم، وتجسد ذلك من خلال إعلان الهند عن مبدأ جوجرال* العام 1996 والذي ينص على: " أن الهند لن تكون قادرة علي شغل مكانتها في العالم دون السلام والاستقرار في جنوبي آسيا مما يتوجب عليها الانفتاح على جيرانها دون مطالبتهم بالمثل".

ثانيا: ثباتها الدائم خلال فترة الحرب الباردة على المحافظة على استقلالها عن القطبين ، و استطاعت عمليا من تكوين كتلة خاصة تعرف باسم تحالف عدم الانحياز، يضم الدول التي لا ترغب في الانخراط في الحرب الباردة، و الهدف من وراء ذلك رغبتها هو مزجها للعقيدة الاشتراكية اقتصاديا و مبادئ الديمقراطية سياسيا، و بعد نهاية الحرب الباردة و بفعل النمو المتسارع الذي عرفته بدأت في سياسة الانفتاح على الآخرين و إقامة علاقات معها و المشاركة في المنابر الدولية، بالإضافة إلى محاولتها حلحلة الجمود مع بعض القوى التي تعتبر منافسا لها من خلال تفعيل الجوانب التعاونية و تجاوز المسائل محل الخلاف.

ثالثا: سعي الهند إلى استثمار مقوماتها الاقتصادية والبشرية في بناء علاقات مع القوى الكبرى الصناعية، وفتح الباب أمام الاستثمار الخارجي، وتقدم نفسها على أنها مركز خدمي مماثل للصين على اعتبار امتلاكها لسوق مشابه بالنظر إلى الكثافة السكانية وتقارب المستوى المعيشي.

رابعا: تقدم الهند نفسها على أنها مركز النظام الإقليمي وانطلاقا من مركزها هذا فهي تسعى إلى أداء دور رئيسي في منطقة جنوبي آسيا وخاصة في المجال الأمني، وانطلاقا من ذلك فهي تدعو الدول الأخرى أن يكون سلوكها مكتملا لأنها ومعززا لموقعها الإقليمي وداعما لطموحها لتصبح قوة عالمية.

خامسا: التوجه نحو إقامة تفاهات استراتيجية إقليمية وعالميا بما يؤدي إلى إبراز مركزها السياسي، فوزير الدفاع الهندي عبر العام 2000 على حدود الإقليمية للمصالح الهندية، كما وضح أن على المستوى الدولي تتوجه الهند لخلق ثلاث مسارات للتفاهم، التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا، وشرقا اليابان ودول شرق آسيا والصين، كما تسعى إلى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي.

2. الانحياز المتعدد كعقيدة للسياسة الخارجية الهندية:

في ظل حالة عدم التيقن التي سادت عقب نهاية الحرب الباردة حول شكل النظام الدولي، ارتأت الهند التخلي عن مبدأ عدم الانحياز على الصعيد العالمي، و تبني استراتيجية المواءمة المتعددة، حيث رأت في التحولات الجديدة فرصة ملائمة للتوسع في علاقاتها الثنائية مع كافة القوى الكبرى في ذات الوقت، و بذلك فانه يمكن القول أن هناك سمتين ضابطتين للسياسة الخارجية الهندية منذ نهاية الحرب الباردة و إلى اليوم، تتمثل الأولى في علاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، و أما الثانية فتتمثل في طموحها للاضطلاع بدور أكبر في النظام الدولي، من خلال تنويع شراكاتها الاستراتيجية مع الفاعلين الدوليين، و بتحليل السمة الأولى فإن الولايات المتحدة الأمريكية على وعي تام بضرورة تعزيز علاقاتها مع الهند

الصاعدة من أجل احتواء التمدد الصيني في جنوب آسيا، حيث قامت إدارة الرئيس كليتتون بزيارة الهند بعد عامين من فرض عقوبات على الهند على خلفية إجراءاتها لتجارب نووية العام 1998، و استمر توثيق التعاون في عهد إدارة بوش الابن، وفي العام 2004، تم توقيع مبادرة الخطوات التالية في الشراكة الاستراتيجية (**nssp**) كقاعدة للحوارات الموسعة بخصوص مسائل النشاطات النووية المدنية، و برامج الفضاء المدنية، و التكنولوجيا الفائقة، و الدفاع الصاروخي، وانطلاقا من ذلك فإن الحديث عن العلاقات الثنائية يتأسس على الدور المحوري الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة الهند للقيام بدور إقليمي أكبر. وفيما يتعلق بالسمة الثانية، في طموحها بالاضطلاع بأدوار محورية في الساحة الدولية، إذ تؤيد الهند قيام نظام متعدد الأطراف، يمنح انفتاحا أكبر على البلدان الناشئة والصاعدة، وتحلى ذلك في قيام مجموعة بريك التي تضم كل من الصين والهند وروسيا والبرازيل العام 2006 ثم أصبح تجمع بريكس بانضمام جنوب إفريقيا العام 2007، حيث صرح وزير خارجية الهند قائلا: " أن ما يحتاج اليه العالم ليس توازنا للقوى على الطراز القديم، ولكن نظام جديد لتعزيز توازن المصالح بين القوى الكبرى".⁴

فالعقيدة الدبلوماسية للهند شهدت تحولا جذريا انتقلت بموجبه من " عدم الانحياز " خلال فترة الحرب الباردة، الى " الاستقلالية الاستراتيجية " في حقبة ما بعد الحرب الباردة، والآن الى استراتيجية "الانحياز المتعدد". وفي الحقيقة تمثل السياسة الخارجية في فترة رئيس الوزراء **مودي** استمرارا جوهريا أكثر من كونها قطيعة مع الماضي، حيث تظهر في مضاعفة مساعي الهند لبناء شبكة معقدة من الشراكات المتعددة المحاور، إذ منحت هذه المقاربة لنيودلهي القدرة على الموازنة الدقيقة بين مصالحها مع القوى الكبرى (روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية)، من خلال تنويع الأدوات الدبلوماسية من أجل التكيف مع نظام عالمي يتميز بالديناميكية وعدم اليقين. كما يذهب الوزير الهندي **جايشانكار** في وصف أهداف هذا التحول بالقول أن " الهدف هو إدارة التناقضات الدولية بحكمة: شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واحتواء الصين، و طمأنة روسيا".⁵

ثانيا: عقيدة الانحياز المتعدد كأساس لتحقيق الطموح العالمي

1. الانحياز المتعدد استراتيجيية الهند لإدارة التوازنات الاستراتيجية العالمية

ولأن سياسة الانحياز المتعدد تفهم على أنها نهج لا يقوم على الحفاظ على نفس المسافة مع القوى الكبرى فقط بل يتعداه الى خلق منظومة نشطة ومعقدة من الشراكات الاستراتيجية المتزامنة معها، في ظل التنافس الحاد في المصالح بين هؤلاء الشركاء. فإن الهند تسعى لتكريس هذا النهج في علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا كما الاتي:

أ. الولايات المتحدة الأمريكية:

منذ بداية الألفية الجديدة، اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مساعدة الهند لل صعود كقوة عظمى، وخلال فترة بوش الابن تم عقد صفقة مع الهند لدعم البرنامج الهندي المدني للطاقة النووية، و في عهد باراك أوباما تقرر تعزيز التعاون في مجال الدفاع الصناعي من أجل تعزيز قدرات الهند العسكرية بالإضافة إلى تقديم الدعم لها لتعزيز النفوذ الهندي، أما في ولاية الرئيس ترامب الأولى تم مشاركة الهند معلومات استخباراتية حساسة حول تقنيات متقدمة كانت حصرا لحلفاء أمريكا، أما في ظل إدارة بايدن فقد تم تزويد الهند بتكنولوجيا محركات طائرات مقاتلة متطورة.⁶ و الأهداف التي تتوخاها واشنطن من دعم الهند و تمكينها لتكون قوة عالمية رائدة في القرن الحادي و العشرين، السعي لإرساء قواعد نظام جيوسياسي يتسم بالاستقرار في قارة آسيا بما يضمن سلم و رخاء مستدام. كما أن آسيا اليوم مرشحة لأن تكون القطب الجديد للطاقات في السياسة العالمية، حيث تشير التقديرات الى استحواذ آسيا على حصة تبلغ 43 بالمئة من الاقتصاد العالمي العام 2025، كما أن تقوية أواصر العلاقات الثنائية نابع من الثقة الأمريكية في الديمقراطية الهندية و قوتها المتنامية المتزامنة مع قيمتها الليبرالية التي لها تداعيات إيجابية على الاستقرار في آسيا و الأمن الأمريكي، إذ صرح نيكولاس بيرنز " من خلال التعاون مع الهند الآن، نسرع من جني الفوائد التي يخلفها صعود الهند للمنطقة و العالم.⁷ و هذا التقارب القوي يتلخص في ثلاث أبعاد رئيسية:⁸

أ. وجود "غاية عليا" لا يمكن تحقيقها إلا بالعمل المشترك رغم اختلاف دوافع الطرفين، فالولايات المتحدة الأمريكية تنظر الى هذه الشراكة حفاظا على تفوقها وتوازن القوى في آسيا، بينما نيودلهي تهدف من ورائها الى تعزيز قدراتها القومية، وأن المظلة الأمريكية توفر لها مظلة حماية تحقق طموحها في عالم متعدد الأقطاب.

ب. توافق رؤى الطرفين حول النتائج الاستراتيجية لهذا التعاون، في المسائل الهامة تتعلق بصعود الصين الغير ديمقراطية وهيمنتها على آسيا، وخطر الإرهاب باعتبارها تهديد مشترك لمصالحهما.

ت. عدم وجود تصادم في المصالح الحيوية قد تؤدي إلى التصادم العسكري بينهما، إذ أن كلا الطرفين لا يشكل تهديدا أمنيا للآخر ما يمنح استقرارا للعلاقة تفتقدها الولايات المتحدة مع قوى كبرى مثل الصين وروسيا.

بهدف احتواء الصين، قامت واشنطن علانية بدعم عضوية الهند الدائمة في مجلس الأمن باعتبارها قوة عالمية، إذ أيدت واشنطن تفهما لموقف الهند الحيادي حول الحرب الأوكرانية، ورفض العقوبات على روسيا على اعتبار الهند تستورد 50 بالمئة من احتياجاتها العسكرية من روسيا.⁹

استراتيجيا، ترفض الهند تحجيمها من الغرب والنظر إليها باعتبارها شريكا صغيرا له، إذ أنها دائمة التلويح بعلاقاتها الوطيدة مع روسيا باعتبارها حليفا بديلا، كما أن الهند لديها اعتقاد راسخ، بأن حاجة الغرب إلى الهند أكبر بكثير من حاجة الهند لها، وانطلاقا من ذلك، فهي ترى ييقين الدعم الغربي لها مهما كانت اتجاهات ميلها.¹⁰

ب. جمهورية الصين الشعبية:

" تعد العلاقات بين الصين والهند من أقدم وأغنى العلاقات التاريخية بين حضارتين عريقتين في آسيا حيث بدأت منذ العصور القديمة من خلال التبادل الثقافي والديني والتجاري وتطورت عبر مراحل متعددة ما بين التقارب والصراع.¹¹ اتسم مسار العلاقات بين البلدين بالتعقيد حيث مر بتحولات مفصلية عديدة منذ الاستقلال، ويمكن تبيان مراحل تطور العلاقات بين الطرفين كما الآتي:¹²

مرحلة التأسيس (الخمسينات-الستينات): فعقب استقلال الهند العام 1947، سعى الزعيمان "جواهر لال نهرو" و "ماو تسي تونغ" نحو إقامة تحالف وثيق يركز على الإرث التاريخي المشترك ومناهضة القوى الاستعمارية. وفي العام 1950، كانت الهند من ضمن الأوائل الذين اعترفوا رسميا بجمهورية الصين الشعبية من خلال إقامة علاقات دبلوماسية. وتوجهت هذه العلاقات بتوقيع اتفاقية "بانكاشيل" العام 1954، التي أرسى مبادئ التعايش السلمي واحترام الشؤون الداخلية للدول. لكن الخلافات الحدودية حول

"التبت" سرعان ما هزت أركان هذا التقارب إذ اندلعت حرب العام 1962 وانتهت بانتصار حاسم للصين.

مرحلة الجمود والتباعد الاستراتيجي (السبعينيات-الثمانيات): نتيجة الحرب سادت أجواء عدم الثقة على العلاقات بين البلدين، وتحلى ذلك في انحسار التبادل التجاري والدبلوماسي إلى أدنى مستوياته، وساهم التقارب الهندي مع الاتحاد السوفياتي في تعميق هذا التباعد على اعتبار أن الصين كانت في خصومة معه. فيما شهد العام 1978 نقطة تحول في العلاقات الثنائية بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها دنغ شياو بينغ، ما سهل في فتح الباب نحو تحسين للعلاقات بينهما، كما شهدت نهاية هذه الفترة مساعي لعودة العلاقات عبر القنوات الدبلوماسية وتفعيل إجراءات بناء الثقة، فكانت زيارة رئيس الوزراء راجيف غاندي إلى بيكين العام 1988 كخطوة هامة لعودة العلاقات الثنائية وتوجت هذه المساعي عن إبرام اتفاقيات لضمان الاستقرار الحدودي وصولاً إلى تأسيس "آلية التشاور والتنسيق بشأن الحدود" **wmcc** العام 2012.

مرحلة ما بعد الحرب الباردة (التسعينيات الى اليوم): في ظل تغير موازين القوى العالمية، اتجهت كل من الصين و الهند نحو تعزيز التعاون المشترك، و برز التعاون الاقتصادي كمحفز و قوة دافعة أساسية، إذ شهدت معدلات التجارة و الاستثمارات البينية نمواً متسارعاً، و في العام 2003، تم تدشين آلية الممثلين الخاصين لإيجاد حلول جذرية للقضايا الحدودية، و رغم هذا التقارب هناك بعض التحديات إذ شهدت السنوات الأخيرة إنتكاساً في العلاقات الثنائية، ففي العام 2017، بلغ التوتر ذروته بين القوات المربطة على هضبة دوكلام المتنازع عليها. وتفاقم الوضع في جوان 2020 على خلفية التصادم في وادي "غالوان" والذي يعتبر المواجهة الأعنف منذ عقود.

إقتصادياً، هناك تنافس خفي بين الهند والصين بالإضافة إلى وجود توترات حدودية بين الجانبين، إذ تبدي الهند هواجس من مشروع الصين الطريق والحزام، وتكمن الخشية من هيمنة اقتصادية صينية على الاقتصاد المحلي في الهند، بسبب اعتماد بكين على سياسة الإغراق السلمي ونظراً لذلك جاء رد الهند برفض أن تكون ممراً لهذا المشروع. وانطلاقاً من ذلك دعمت بكين باكستان من خلال شراكات اقتصادية وعسكرية بينهما.¹³ وفي عهد الرئيس ترامب الثانية، تم رفع التعريف الجمركية على الصادرات الهندية نسبة 50 بالمئة، مبرراً ذلك باستمرار الهند في شراء النفط الروسي، ما دفع بالحكومة الهندية إلى التقارب مع الصين من خلال محادثات استئناف التجارة الحدودية بينهما بعد توقف دام خمس أعوام.¹⁴

ت. روسيا الاتحادية:

إن أهم سمات العلاقة بين الهند و روسيا هو إرتكازها على مبدأ إلتقاء المصالح و ليس على مبدأ التحالفات الثابتة،¹⁵ بالنسبة إلى الهند تعد روسيا شريكا قديما و موثوقا، إذ أن تطوير العلاقات الثانية كانت ركيزة أساسية في السياسة الخارجية الهندية، حيث الروابط بين الطرفين طابعا نوعيا جديدا منذ توقيع " إعلان الشراكة الاستراتيجية بين الهند و روسيا" شهر أكتوبر العام 2000، حيث بموجبها تعززت مستويات التعاون في كافة المجالات بما فيها المجالات السياسية و الأمنية و الدفاعية و العسكرية و التجارية و الاقتصادية و العلوم التكنولوجية و الثقافة، و خلال زيارة الرئيس الروسي إلى الهند العام 2010، تم رفع مستوى الشراكة الاستراتيجية الخاصة، إذ بموجب هذه الشراكة الاستراتيجية تعمل عدة آليات حوار مؤسسية على المستوى السياسي الرسمي من أجل ضمان التفاعل المنتظم و متابعة نشاطات التعاون، و تتكون اللجنة الحكومية الهندية الروسية **irigc** من قسمين: **القسم الأول** خاص بالتعاون التجاري و الاقتصادي و التكنولوجي و الثقافي ، و يترأسه كل من وزير الشؤون الخارجية الهندي و النائب الأول لرئيس وزراء الروسي. بينما **القسم الثاني** الخاص بالتعاون العسكري والتقني وهو برئاسة وزراء الدفاع لكلا البلدين. وفي ديسمبر 2021، تم إضافة بعد جديد للتعاون بين البلدين بانعقاد أول منصة حوار بصيغة 2+2 (وزراء الخارجية والدفاع لكلا البلدين) بالتزامن مع محادثات القمة بين الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** ورئيس الوزراء الهندي.¹⁶ كما يمتد التعاون الوثيق بين الطرفين عبر عدة منصات متعددة الأطراف كهيئة الأمم المتحدة ومجموعة العشرين والبريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون. وقد تعزز هذا التعاون من خلال الدعم المتبادل خلال رئاسة البلدان لهذه المؤسسات، كما تعبر روسيا عن دعمها لترشيح الهند لشغل مقعد دائم في مجلس الأمن.¹⁷

وبعد فرض الرسوم الجمركية من طرف إدارة ترامب التي سبق الإشارة لها، فإن الرد الهندي جاء مماثلا بالنسبة إلى روسيا، حيث وجهت الهند دعوة رسمية إلى الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** لزيارة نيودلهي، وإعلان عزمها بمضاعفة وارداتها النفطية من روسيا رغم العقوبات الأمريكية، كما أكدت نيودلهي رسوخ العلاقات الثنائية بوصفها " راسخة وذات قيمة ذاتية".¹⁸

استطاعت الهند من خلال استقلاليتها الإستراتيجية ومبدأ الانحياز المتعدد خلق هامش تحرك هام يحقق مصالحها الحيوية، فمن جهة نجد أن الهند حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية توظفها لمواجهة القوى الكبرى وحصر نفوذها وخاصة الصين، لكن أيضا التخلي عنها يدفع الهند إلى الارتقاء في صف خصوم الولايات المتحدة، وهذا فعليا ما قامت به الهند بعض فرض الرسوم الأمريكية عليها.

بالمحصلة، **فعالية استراتيجية** الانحياز المتعدد تتلخص في: " ما يميز هذه السياسة أنها لم تكن مجرد خيار تكتيكي ظريفي، بل إنها كانت عقيدة دبلوماسية راسخة عبرت عنها تصريحات متكررة للمسؤولين الهنود، ونصت عليها خطابات وزارة الخارجية الهندية، فقد أكد وزير الخارجية الهندي **جايشانكار** " أن العقلية المستقلة التي دفعت بعدم الانحياز ثم حمت مصالحنا الاستراتيجية يمكن التعبير عنها اليوم بشكل أفضل في شراكات متعددة، لا تحالفات رسمية".¹⁹

2. العضوية المتعددة: الطريق نحو التحول إلى فاعل عالمي

إن السياسة العالمية اليوم تظهر مختلفة بالكامل عما كانت عليه، فالعالم اليوم ليس منقسما بين قطبين عظميين، أو محاصرا بشكل صارم في هياكل ثنائية كما كان حقبة الحرب الباردة، بل يبدو أنه تطور إلى عالم متعدد الأقطاب يتسم بالحيوية و التعقيد، وانعدام التنبؤ به في أغلب الأحيان، إذ يتصف بانشطار القوة بين مجموعة من الفاعلين، تتنافس فيه القوى الصاعدة و الجهات الفاعلة الإقليمية و الفواعل غير الحكومية و المسائل العابرة للحدود في حالة من التعاون في بيئة سياسية تتسم بالتغير المستمر، و في ظل هذه الظروف تجد بعض الدول و منها الهند نفسها في موقع حساس و فريد يتمتع بالمزايا و التحديات في ذات الوقت، فهي لم تعد منحصرة في دائرة التبعية السلبية للقوى الكبرى، بل على العكس برزت كلاعب هام و نشيط في تأسيس الأعراف و الاستراتيجيات العالمية، و السلوك الدبلوماسي الهندي الراهن يعكس هذا الواقع، فبدلا من أن تتحالف مع أحد الأطراف دون الآخر، تتجه نحو تبني نهجا قائما على البراغماتية الاستراتيجية و المرونة.²⁰

إن تغير موازين القوى الدولي الذي شهده العالم، يظهر في تحول مراكز القوى من الغرب إلى الشرق، إذ أن الحراك الراهن في موازين القوى يرتبط بواقع جديد يتمظهر في صعود اقتصاديات الدول الآسيوية، و هذا ما يعتقده المستشار في لدلا بنك الألماني **نوربرت فالتر** Norbert Walter ، أن هذه الدول لديها إمكانيات تمكنها من تغيير موازين القوى في العالم، كما أن الكاتب الفرنسي **جيرار شاليان** يؤكد في كتابه نحو نظام عالمي جديد الذي صدر العام 2013، " أن اتجاه مراكز القوة في النظام

العالمي الجديد قد تحول عن الغرب، نحو آسيا تحديداً و على رأسها الصين و الهند، متبوعة ببعض القوى الإقليمية الصاعدة كالبرازيل و غيرها، و على أن الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى لن تغيب نهائياً عن رقعة العلاقات الدولية".²¹

تسود قناعة لدى الهند مفاده أن الهند تتوفر على مقومات تؤهلها لتصبح قوة عالمية وليس فقط قوة إقليمية، وهي على إدراك بأن مكانتها العالمية كقوة عظمى في نظام دولي متعدد الأقطاب يتركز أولاً على مدى استقرار علاقاتها مع البيئة الإقليمية، فوفق مبدأ **جوجرال** "مكانة الهند وقوتها لا ينفصل عن جودة علاقاتها مع جيرانها".²² وفي سبيل تحقيق هدفها لتكون قوة عالمية وأحد أقطاب النظام الدولي، عملت على ما يلي:²³

➤ تعزيز الاستقلالية السياسية.

➤ الحفاظ على سلامة وأمن الدولة من أي تهديدات داخلية وخارجية.

➤ تحقيق اعتراف دبلوماسي باعتبارها أحد القوى العالمية القائدة.

إن التطور التاريخي للسياسة الخارجية الهندية يكشف عن قدرة توصف بالاستثنائية على التكيف، إذ أن الهند اليوم انتقلت من "وضع الدفاع" إلى وضع أصبحت فيه فاعلاً بنوياً يساهم في صياغة القواعد الدولية من منطلق القوة والمساواة، ويمثل خيار "الانحياز المتعدد" استجابة ذكية لعالم متعدد الأقطاب، إذ ترفض نيودلهي الانضمام الكامل تحت أي قوى عظمى.²⁴ كما تعبر عن ذلك من خلال عضويتها في التكتلات المتقاطعة و التنافسة من أجل تحقيق الريادة التي تطمح إليها، ويمكن إبراز آليات الصعود الهندي عالمياً من خلال العضوية في هذه التكتلات كما الآتي:

أ. منظمة الكوادر**:

جاء انضمام الهند إلى تحالف أو مجموعة الحوار الأمني الرباعي (QUAD) الذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية و أستراليا و اليابان، كخطوة لمواجهة النفوذ الصيني و محاولة منها لاحتوائه، إذ حرصت الهند أن تكون أكثر تأثيراً و فعالية في هذا التحالف خاصة العام 2022.²⁵ و رغم ذلك، تؤكد الهند و تبرر شراكتها مع واشنطن من خلال سياستها العلنية التي تقوم على تعدد الانحيازات، انطلاقاً من إيمانها

وجوب عدم الانحياز لأي طرف على حساب الآخر، و أن تنويع شراكاتها الاقتصادية مع كافة القوى الدولية.²⁶

تأتي مبادرة كواد بالنسبة للهند كمدخل لإعادة دورها في المحيط الهندي، وتعزيز تعاونها مع اليابان باعتبار أن كلا القوتين تسعيان لمنع انفراد الصين بالزعامة في آسيا. فقد تم رفع مستوى الشراكة اليابانية الهندية العام 2015 الى مستوى "الشراكة الاستراتيجية الخاصة"، ثم توسعت الشراكة إلى اقتراح مبادرة مشتركة مهمة هي مبادرة ممر النمو آسيا-افريقيا **AAGC**. حيث جاء في البيان المشترك حول الرؤية الهندية اليابانية 2025. أنه "يجب بناء نظام تجاري منفتح مستقر، تحقق فيه المساواة بناء على القواعد الدولية في منطقة المحيطين الهندي و الهادي.²⁷

ب. منظمة شنغهاي:

خلال العقود الماضية سعت الهند الى تمتين أواصر التعاون مع دول آسيا الوسطى، عبر سياسة التواصل مع آسيا الوسطى، إذ تجلّى هذا التقارب في التوسع التدريجي للتعاون العسكري، و زيادة التبادل التجاري في مجال التقنيات الدفاعية مع كل من كطاجيكستان و أوزبكستان و كازاخستان، و في العام 2011 وافقت المنظمة رسمياً على مذكرة الالتزام التي مكنت الدول غير الأعضاء من تقديم طلباتهم للعضوية في المنظمة، و بناء عليه عبرت الهند على رغبتها في العضوية الدائمة، حيث صرح وزير خارجيتها الأسبق **أي إم كريشنا** بأن انضمام الهند إلى المنظمة سيكون إضافة قيمة و يساهم في تعزيز مكانة المنظمة.²⁸

تحاول الهند تحقيق التوازن في أهدافها عبر عضويتها بين "كواد" ومنظمة شنغهاي: تتعامل الهند مع "كواد" كأداة لحماية مصالحها البحرية، بينما ترى في منظمة شنغهاي مدخلاً استراتيجياً لعمقها القاري في آسيا الوسطى. وبينما يحمل "كواد" صبغة أمنية واضحة لمواجهة التمدد الصيني في المحيطين الهندي والهادئ، تركز الهند في منظمة شنغهاي على الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. توفر هذه المنصات للهند دور "الشريك المكافئ" للقوى الكبرى، مما يساعدها على سد فجوة القوة مع الصين دون أن تضطر لتبني عداء صريح يضر بمصالحها الاقتصادية. تتبنى الهند هنا فلسفة "الانحياز دون تحالف"؛ فهي تعمل ضمن الأطر الأمريكية استراتيجياً، لكنها تظل شريكاً تجارياً للصين، محاولة التوفيق بين "شراكة واشنطن" و "شراكة بكين". ويتجلى هذا بوضوح في تعاونها مع الصين عبر "البنك الآسيوي للاستثمار" ومنظمة شنغهاي، مما يعكس نضج نهجها متعدد الانحياز.²⁹

ت. منظمة البريكس:

"برز تكتل بريكس على الساحة الدولية بوصفه تجمعا سياسيا و اقتصاديا مهما، و تصنف الدول الخمس التي انضوت تحت بريكس، تعد دولا ذات اقتصاديات صاعدة و موزعة على أربع قارات و تعمل معا في إطار التعاون السياسي و الاقتصادي ما بين أعضائها كمحاولة لإعادة التوازن في السياسة الدولية، عبر إقامة نظام متعدد الأقطاب لاستعادة التوازن الدولي ما بين القوى، و تبرز أهمية بريكس في كونها ممكن أن تكون قطبا عالميا جديدا يرسم ملامح النظام العالمي الذي رزخ تحت قيد القطب الأحادي".³⁰

" تسعى كل دولة سواء في سياق فردي أو ثنائي أو حتى جماعي لتحقيق أهداف من خلال تسخيرها لمقدارها وإمكاناتها ضمن مجالها الحيوي للحصول على هذه المكاسب. والهند كقوة صاعدة تسعى لتعزيز علاقاتها سواء داخل البريكس كنموذج للتكتل الاقتصادي أو من خلاله بالعمل في إطار جمعي يعطيها وزنا أكبر يخولها التمتع بمكانة أحسن من مكانتها الفردية، و هذا اعتمادا على الوزن الذي حصلت عليه بريكس ضمن التفاعلات الدولية".³¹

تسعى الهند الى تعزيز دورها في تجمع بريكس، إذ يتمثل أحد أهدافها في إنهاء هيمنة الدولار كعملة عالمية للتبادل التجاري، وفي مقابل ذلك اعتماد عملة جديدة، إذ تسعى داخل المجموعة على تعزيز التفاهات بين أعضائها، لتنسيق التبادلات التجارية من خلال العملات المحلية بدل الدولار من أجل تسهيل التبادلات التجارية والتقليل من الأخطار الناتجة عن الرسوم الجمركية الأمريكية على حركة التجارة العالمية والهندية بشكل خاص.³²

ث. قيادة الجنوب العالمي:

تعد الهند من الدول التي عانت من الاستعمار -الإنجليزي- طيلة 89 عام، و قد عملت الهند على توظيف هذه المعاناة التاريخية من أجل الانضمام إلى ركب الجنوب العالمي، وهذه الهوية المقدمة للهند باعتبارها إحدى دول الجنوب، و أيضا أحد قادة مجموعة عدم الانحياز سابقا، منطلقا لمساعي الهند الدفع باتجاه قيادتها للجنوب العالمي، إذ تتمثل رغبتها المعلنة في إنشاء جسر بين الشمال الجنوب، و تتمثل رؤيتها في إصلاح النظام العالمي، ليس من خلال تغيير للواقع وإقصاء الهيمنة الأمريكية أو تقويضها بل يشمل منحها دورا مركزيا في عملية الإصلاح، وانطلاقا من ذلك تقوم الهند بدور الداعم من أجل إسماع صوت الجنوب العالمي، مع أخذ مصالحها بعين الاعتبار، و قد عبر رئيس الوزراء الهندي عن هذا الدور

قائلا: أن الهند بمنزلة الكتف القوية التي تدفع إلى الأمام الجنوب العالمي إذا كان عليه أن يحقق القفزة العالية، فبالنسبة للجنوب العالمي، تستطيع الهند أيضا بناء روابطها مع الشمال العالمي، و بهذا المعنى يمكن أن تصبح الهند بمنزلة الجسر".³³

إن عضوية الهند في هذه التكتلات يمثل استراتيجية راسخة لإدارة علاقات القوى في عالم يتميز بالاضطراب و التعدد، فقد أثبتت استراتيجية الانتماء المتزامن على قدرة الهند توظيف ازدواجية العضوية لتحقيق أهداف متعددة، أولها تعظيم المرونة الاستراتيجية من خلال الاحتفاظ بمهام كبير للمناورة و تجنب الاصطفاف الإلزامي، و أيضا تحقيق التوازن من خلال عضويتها في هذه التكتلات لموازنة النفوذ الصيني في آسيا ، إضافة الى تحقيق مصالحها مع جميع القوى الكبرى، و أخيرا إضفاء الشرعية على مطالبها لنظام متعدد الأقطاب عبر رفعها شعار صوت الجنوب العالمي، ما يعزز مكانتها كقائد له.

خاتمة:

تشكل عقيدة الانحياز المتعدد أساس السياسة الخارجية الهندية اليوم، حيث أن الهند تبنت هذا التوجه من أجل التعبير عن نفسها كدولة تتمتع بالاستقلالية في علاقاتها الخارجية، وفي ظل المرحلة الراهنة تشهد الهند تحولا في أدوارها العالمية، حيث تنظر الى نفسها كدولة صاعدة في النظام الدولي الذي يتجه نحو التعدد وهو ما ترغب فيه بل تبذل جهودا لتكريسه، كما تسعى الى ممارسة دور عالمي يتناسب مع مكانتها هذه. ومن خلال الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

1. أن السياسة الخارجية الهندية منذ استقلالها مرت بعدة مراحل، عدم الانحياز، الاستقلال الاستراتيجي، مرحلة الانحياز المتعدد حاليا.
2. أن سياسة الانحياز المتعدد تعني تنويع الشراكات في القوى الكبرى بوقت متزامن.
3. أن استراتيجية الانحياز المتعدد مكنت الهند من إدارة توازنها مع القوى الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية، الصين وروسيا براغماتية واستقلالية.
4. أن عضوية الهند في التكتلات المتعددة رغم تعارضها دليل على نجاعة استراتيجية الانحياز المتعدد.
5. أن عضوية الهند في التكتلات المتعددة يسمح لها بتحقيق طموحها لتكون فاعل بنيوي هام في النظام العالمي الذي تطمح اليه.

التهميش:

¹ هدير احمد، "صعود الهند بين الجنوب العالمي والتوازنات الكبرى: دراسة في دورها داخل تكتل بريكس ومجموعة العشرين والحوار الأمني الرباعي"، 28 جانفي 2026، تاريخ المشاهدة: 2026/3/22. الرابط الالكتروني: <https://egyptianenterprise.com>

² Patrizia Cogo Morales, "India's Foreign Policy: Reconfiguration: from non-alignment to mutli-alignment", cidob note internationals,(september2024),pp1-2.

³ ينظر: علاء عبد الوهاب عبد العزيز، "الفاعلون الجدد : الدور الهندي في النظام الدولي (الفرص و التحديات)"، مجلة حوراي، العدد 27-28، السنة السادسة، (خريف صيف 2018)، ص 105.
*مبدأ جوجرال يتكون من خمس مبادئ للسياسة الخارجية للهند ، تم وضعها من قبل اندر كومار جوجرال (تقلد منصب وزير الخارجية و رئيس الوزراء لاحقا)، العام 1996، بهدف تحسين علاقات الهند مع جيرانها في جنوب آسيا.

⁴ هديل حربي ذاري، "الهند القوى الاسيوية الصاعدة في النظام الدولي"، قضايا سياسية، العدد 80، (31 مارس 2025)، ص ص 432-433.

⁵ Patrizia coco marales, india's foreign policy reconfiguration.op cit ,pp 1-4.

⁶ آشلي تيليس، "أوهام الهند في موقع القوة العظمى ..كيف تعيق الاستراتيجية الشاملة في نيودلهي تحقيق طموحاتها الكبرى"، (تر: صفا مهدي عسكر)، مجلة حمو راي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، (29 حزيران 2025)، ص 1.

⁷ Ashley J Tellis, "the transformi,g u.s. Indian relationship and its significance for american intrests",Carnegie Endowment for international peace, (16october2006),p P11-12.

⁸ Tellis, "the transformi,g u.s. Indian relationship and its significance for americanintrests," , ibidem,p P8-9.

⁹ ذاري، الهند القوى الاسيوية الصاعدة في النظام الدولي، مرجع سابق، ص 436.

¹⁰ ذاري، المرجع نفسه، ص 433.

¹¹ دون اسم الناشر، العلاقات الصينية-الهندية بعد عام 2014 و افاقها المستقبلية، شوهذ: 12 افريل 2026، ص 1. انظر:

ms.uomisan.edu.iq/projects/uploads/files/95i1ngpo07xaw_r.pdf

¹² Radha Varada, indo-china relations -an Overview,p p4-6.

¹³ حسن فاضل سليم، "استعادة الدور: اثر الرسوم الجمركية الامريكية في تعزيز زخم الحضور الهندي في بريكس"، مركز حمو رايني للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، (21 اب 2025)، ص 1.

¹⁴ سليم، استعادة الدور: اثر الرسوم الجمركية الامريكية في تعزيز زخم الحضور الهندي في بريكس، المرجع نفسه، ص 2.

¹⁵ منتظر عزيز رحيم، "زياد طارق العاني، تأثير العلاقات الهندية- الروسية على التوازنات الجيواستراتيجية في منطقة اسيا - المحيط الهندي بعد عام 2002"، مجلة لارك، المجلد 17، العدد 4، (11 اكتوبر 2025)، ص 1449.

¹⁶ Brief on india-russia relations," (26 november 2025),p1, look: <https://www.mea.gov.in/Portal/ForeignRelation/IndiaRussia25new.pdf>

¹⁷ Brief on india-russia relations,ibidem, P.8

¹⁸ سليم، استعادة الدور: اثر الرسوم الجمركية الامريكية في تعزيز زخم الحضور الهندي في بريكس، المرجع نفسه، ص 2.

¹⁹ رحيم، العاني، تأثير العلاقات الهندية- الروسية على التوازنات الجيواستراتيجية في منطقة اسيا - المحيط الهندي بعد عام 2002، مرجع سابق، ص 1450.

²⁰ Hariom Singh Sisodia, Shriji Seth, " India Diplomacy in a Multipolar World: Analyzing Issue-Based Coalitions", International Journal for Multidisciplinary research, volume7, issue2,(March-April 2025),p1.

²¹ فاطمة جاسم ، ليلي عاشور حاجم الحزرجي، "مقومات الصعود الهندي في النظام الدولي و التحديات التي تواجهها في القرن الحادي و العشرين"، مجلة قضايا سياسية، العدد 66، (30 سبتمبر 2021)، ص 281.

²² أحمد عبد الأمير الانباري، "مكانة الهند في النظام الدولي: دراسة في التوظيف الأمثل لمقومات القوة و التأثير"، مجلة قضايا سياسية، العدد 82، (16 سبتمبر 2025)، ص 7.

²³ الانباري، مكانة الهند في النظام الدولي: دراسة في التوظيف الأمثل لمقومات القوة و التأثير، المرجع نفسه، ص

²⁴ Patrizia, india's foreign policy reconfiguration, op cit.P7.

**الكواد هو تحالف " الحوار الأمني الرباعي، تم تأسيسه العام 2004 بعد كارثة تسونامي، و يضم اربع دول: الولايات المتحدة الامريكية، اليابان، استراليا ، و الهند و أهدافه تتمثل في تعزيز التعاون الأمني و الدفاعي في منطقة المحيطين الهندي و الهادي.

²⁵ سليم، استعادة الدور: اثر الرسوم الجمركية الامريكية في تعزيز زخم الحضور الهندي في بريكس، مرجع سابق، ص1.

²⁶ سليم، استعادة الدور: اثر الرسوم الجمركية الامريكية في تعزيز زخم الحضور الهندي في بريكس، المرجع نفسه، ص1

²⁷ أسماء بن مشيرح، الهند و استعادة النفوذ في الهندوباسيفيك: بين التوازن مع الصين و تفادي التطويق الاستراتيجي الأمريكي، مجلة قضايا استراتيجية، المركز الديمقراطي العربي، العدد13، جويلية2022، ص53.

²⁸ Surendra kumar," indian and the Shanghai cooperation organization issue and concerns", international journal of china studies, vol4,no3, (December 2013), p 348.

²⁹ Gaurav Saini , Happyymon Jacob , "India.China, and the changahai copeeration organization (sco)", India : Council for strategic and defance research,(2022),pp32-33.

³⁰ تفاصيل أكثر ينظر:فاضل عبد علي حسن، تجمع بريكس : نشاته- اعضاءه-دوره الإقليمي و الدولي، مجلة كلية التربية الأساسية، نوفمبر2022، ص245.

³¹بوحادة سارة، بلحميتي امال، دور الهند في مجموعة بريكس كقوة صاعدة في النظام الدولي، في (الهند القوة الدولية الصاعدة: الابعاد و التحديات، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية،2018)، ص ص44-45.

³² سليم، استعادة الدور: أثر الرسوم الجمركية الأمريكية في تعزيز زخم الحضور الهندي في بريكس، المرجع نفسه، ص4.

³³وحدة الدراسات الآسيوية، "التنافس الصيني- الهندي على قيادة الجنوب العالمي: التداعيات على دول الخليج"، مركز الإمارات للسياسات، (11جانفي2024)، ص3.